انهيار العملة التركية يُصيب أعمال تجار حلب وإدلب بالشلل

الأسعار تتضاعف في مناطق سيطرة المعارضة السورية وتعمق المصاعب المعيشية للسكان

عكس توقف نشاط التجار بمناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية الموالية لأنقرة مدى التداعيات الهائلة التي خلفها انهيار الليرة التركية والتي تراجعت قيمتها إلى مستويات قياسية هذا الأسبوع، في ظل التوقعات بتفاقم متاعب السكان الذين وجدوا أنفسهم سريعا في وضع أكثر قسوة بعد تضاعف الأسعار.

لا ليرة سورية ولا ليرة تركية.. حل مشكلاتنا في المقايضة

حلب (سوريا) – خيم الشلل على أسواق مدينتي حلب وإدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية، بعد أن استفاق التجار والسكان على حد سواء على حجم الكارثة التي خلفها السقوط الحر لليرة التركية أمام الدولار خلال أسبوع واحد.

وأكد السكان المحليون أن عددا كبيرا من المحلات التجارية بمناطق الشمال السوري أغلقت أبوابها بعد ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملة التركية والذي بلغ أكثر من 13 ليرة للمرة الأولى، وهو ما دفع العديد من الناس إلى العودة للتعامل بالليرة السورية.

الأسعار الجديدة لبعض السلع

- 9.2 دولار سعر علبة السمن سعة 4 لترات
- 7.6 دولار سعر عبوة 4 لترات من الزيت
- 0.76 سعر الكيلوغرام من اللبن
- 0.95 دولار سعر لتر البنزين
- 0.88 دولار سعر لتر المازوت (الديزل)

ومنذ 2016 ربطت المعارضة السورية في محافظات اللاذقية وإدلب وحلب والرقة والحسكة حركة التبادل التجاري مع أنقرة بالعملة التركية.

وبررت الحكومة المؤقتة، التي تدير شؤونها من محافظة إدلب، إحلال الليرة التركية في التعاملات التجارية والخدمات بأن الليرة السورية لم تعد لها أي قيمة.

وقامت أنقرة على مراحل باستبدال الليرة السورية في التعاملات التجارية في تلك المناطق بالعملة التركية في تكريس لسياسة الرئيس رجب طيب أردوغان من أجل الهيمنة بشكل أكبر على مفاصل الاقتصاد السوري المشلول أصلا.

وقال عبدالرحمن أبوجود أحد سكان ريف حلب ويعمل لدى شركة خاصة "لقد أغلقت اليوم (الخميس) العشرات من المحلات التجارية في مناطق ريف حلب وإدلب المحررة بعد الهبوط الحاد لليرة التركية، خوفا من هبوطها أكثر خلال الأيام القادمة".

وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية إنه "منذ السبت الماضي وحتى الآن ارتفعت الأسعار بشكل كبير جدا، وقد وصل معدل الارتفاع في بعضها إلى نحو 40 في المئة".

ونتيجة لتقهقر العملة التركية في تلك المناطق تضاعفت أسعار السلع بشكل غير مسبوق، في الوقت الذي يعاني فيه السكان أصلا من تراجع في قدراتهم الشرائية كما هو الحال في مناطق سيطرة نظام الرئيس بشار الأسد.

وأوضح أبوجود أن سعر علبة السمن سعة أربعة لترات ارتفع من 76 ليرة تركية (6.3 دولار) إلى 110 ليرات (9.2 دولار).

أما سعر 4 لترات زيت من 63 ليرة تركية (5.2 دولار) إلى 91 ليرة (7.6 دولار)، بينما زاد سعر كيلوغرام اللبن من خمس ليرات (0.42 دولار) إلى ثماني ليرات (0.67 دولار).

وقال أبوجود إن "هذا الارتفاع شمل جميع المواد الأساسية، ومع هذا الارتفاع أغلقت المحال التجارية أبوابها".

وشمل الارتفاع أسعار المواد البترولية، التي تحتكر تجارتها وتوزيعها شركة تابعة لهيئة تحرير الشام/جبهة النصرة، التي رفعت الأسعار، ما أدى إلى ارتفاع كبير في كافة المواد.

وقال محمد نعمان، وهو يعيش في مخيم الكرامة في محافظة إدلب ويعمل في ورشة للحدادة إنه "خلال سبعة أيام، رفعت شركة وتد سعر لتر البنزين من 9.14 ليرة (0.76 دولار) إلى 11.32 ليرة (0.95 دولار) وسعر لتر المازوت (الديزل) من 8.5 ليرة (0.7 دولار) إلى 10.54 ليرة (0.88 دولار)".

وأشار إلى أنه في ضوء هذه الأسعار الجديدة ارتفعت تكلفة النقل وتشغيل المعامل بشكل كبير، وهو ما انعكس على أسعار جميع السلع المنتجة محليا والمستوردة.

ويضيف نعمان لوكالة الأنباء الألمانية إنه خلال السبعة أيام، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والأساسية بشكل كبير، إلا أن أجور العمال ظلت كما هي دون أي زيادة.

وفي مناطق ريف الرقة الشمالي الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة، عاد التعامل بالليرة السورية في المعاملات الصغيرة.

وقال محمد نجيب من مدينة تل أبيض إنه "منذ بداية هبوط قيمة الليرة التركية توقف التعامل بها إلى حد كبير، وعادت الليرة السورية للتعامل باعتبار هناك ثبات مقابل الدولار منذ أكثر من شهرين".

وأكد نجيب أن حركة التجارة في المنطقة تأثرت بشكل طفيف نظرا لتحويل التعامل التجاري في بيع شراء المواد الغذائية والأساسية للدولار الأميركي، ويحسب على السعر اليومي لصرف الدولار لمن يدفع بالليرة السورية.

> في مناطق ريف الرقة الشمالي الخاضعة لسيطرة المعارضة عادت الليرة السورية في المعاملات الصغيرة

أما مصطفى محمد، ويعمل معلما في مدرسة بمنطقة رأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي، فأكد أنه مع هبوط الليرة التركية هبطت قيمة الراتب الشهري "الذي نحصل عليه".

وفي السابق كان يتقاضى راتبا يبلغ 800 ليرة تركية أي ما يعادل مئة دولار قبل أشهر، أما الآن فقد أصبح راتبه يعادل 60 دولارا، وربما يهبط مستقبلا أكثر في ظل ارتفاع الأسعار بشكل لا يوصف.

وقال محمد "إننا مستمرون في تعليم الأطفال في المدارس رغم الإمكانات التي لا تقارن مع الواقع المعيشي، سنستمر في عملنا لخدمة أهلنا وبلدنا، فهذا حق علينا".

وخلال اليومين الماضيين، تسبب هبوط الليرة التركية في صدمة كبيرة للمناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية وحتى لقوات سورية الديمقراطية (قسد).

وقال مصدر في الحكومة التابعة لهيئة تحرير الشام، لم تكشف وكالة الأنباء الألمانية عن هويته، إن "الحكومة تعقد اجتماعات متواصلة لبحث انعكاسات انهيار الليرة التركية وأثرها على المناطق المحررة".

وشدد المصدر على أن الحكومة "لن تترك السوق يسير على هواه، فلدينا رقابة صارمة على الأسواق، ولن يسمح لأي تاجر أن يضع السعر الذي يناسبه على السلع لأن جميع البضائع التي تدخل مناطق الشمال قادمة بقوائم وأسعار نظامية، ونعلم ما هي تكلفتها وما هو ربح التاجر فيها".

وتباع جميع المحاصيل الزراعية إلى تركيا ويتم استيراد كافة المواد الغذائية والأساسية والآليات عبر تركيا أيضا بعد إغلاق الحكومة السورية في دمشق وقسد جميع المعابر مع تلك المناطق، باستثناء النفط الذي يصل من مناطق سيطرة قسد إلى الشمال السوري.

موجة ضغوط لبنانية لاستكمال معركة استرداد الودائع المجمدة

بيروت – دخلت مجموعة من منظمات المجتمع المدني والنقابات اللبنانية في جولة أخرى من معركة استرداد الودائع المجمدة لدى البنوك في ظل عدم اكتراث السلطات بحل هذه المشكلة جذريا بينما تشكو الدولة من أسوأ أزمة مالية على الإطلاق.

وأطلق تجمع استعادة الدولة ومجموعة الشعب يريد إصلاح النظام وجمعية المودعين اللبنانيين مبادرة للضغط على الحكومة والسلطات النقدية لحثها على إعادة النظر في القيود المفروضة على سحب الودائع رغم قيام مصرف لبنان المركزي بتخفيفها قبل أشهر.

ومنذ بداية الأزمة في أواخر 2019 جمدت البنوك ودائع المودعين ومنعت تحويل النقود للخارج. ورفع مودعون دعاوى قانونية متهمين البنوك بالإهمال والاحتيال وسط مخاوف من تبدد مدخراتهم، لكن البنوك نفت ارتكاب أي مخالفات وأكدت مرارا أن الودائع في أمان.

وعمقت الإجراءات التي فرضتها السلطات لمكافحة الجائحة الأزمة القائمة في بلد يشهد فيه المودعون تهاوي قيمة مدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار وضعف العملة المحلية وفرض قيود وصلت في بعض الأحيان إلى السماح بسحب 100 دولار في الأسبوع فحسب.

وفرضت البنوك طيلة أشهر قيودا متصاعدة على سحب الأموال، حيث لا يمكن للزبائن في بعض البنوك سحب أكثر من 800 دولار شهريا.

اتركوا لنا أموالنا حتى نعيش

وامتدت القيود بعد ذلك حتى على سحب الليرة التي يشكل فك ارتباطها بالدولار كابوسا للمسؤولين نظرا لكونها شريان الحياة بالنسبة إلى نشاط البنوك.

ولا يمكن لأصحاب الودائع بالدولار إجراء سحوبات نقدية إلا بتحويلها إلى الليرة وبسعر صرف أدنى بكثير من المتداول به في السوق السوداء.

وطرح حسن مغنية رئيس جمعية المودعين اللبنانيين مبادرة تتمحور حول تحرير 10 في المئة من أموال المودعين من خلال تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تنشيط قطاع الصناعة والحد من مستويات البطالة المرتفعة.

ونسبت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية إلى مغنية قوله إن "إقامة معامل صناعية في أراضي الدولة حيث المشاعات الكثيرة سيستفيد منها القطاع وستعيد أموال المودعين وتخلق فرص عمل للشباب".

وتأتي الضغوط في الوقت الذي واصلت فيه العملة المحلية تراجعها إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار الخميس وسط حالة من الشلل بالحكومة مع تفاقم الانهيار المالي في البلاد.

وقال عدد من صرافي العملات في بيروت لرويترز إن قيمة العملة المحلية بلغت حوالي 24.2 ألف ليرة للدولار، متراجعة لما دون أدنى مستوى على الإطلاق عند 24 ألفا المسجل في يوليو الماضي.

وفقدت العملة الآن أكثر من 93 في المئة من قيمتها منذ صيف 2019 عندما بدأت الانفصال عن سعر الصرف البالغ 1500 ليرة للدولار الذي كانت مربوطة عنده منذ 1997.

حسن مغنية

يجب النظر في مسألة تحرير 10 في المئة من أموال المودعين

وفي مايو الماضي أطلق المركزي آلية تسمح لأصحاب الحسابات البنكية بالعملات الأجنبية بأن يسحبوا بصورة تدريجية وبالدولار جزءا من أموالهم العالقة في بنوك منذ خريف 2019 على أن تكون بشرط حصولهم على التغطية القانونية اللازمة.

وقال حينها إنّه يفاوض البنوك بهدف اعتماد آلية تبدأ بموجبها بتسديد تدريجي للودائع بحيث يمكن المودعين من صرف 25 ألف دولار من أموالهم على دفعات التي كانت قائمة قبل السابع عشر من أكتوبر 2019.

ورغم تلك التطمينات إلا أن الخبراء يرون أنها تبدو خطوة منقوصة بالنظر إلى حجم الضرر الذي تعرض له معظم اللبنانيين خاصة مع تدحرج قدرتهم الشرائية بشكل غير مسبوق نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.

وقال الخبير الاقتصادي اللبناني حسن خليل "كنا قد حذرنا المسؤولين منذ 2009 من وقوع كارثة اقتصادية ووصلنا إليها، كان الجواب من جميع المعنيين في السلطة إننا ذاهبون إلى الانهيار".

الكويت تركز على الحلول التكنولوجية لتنمية الصناعة

الكويت – تعكف الكويت على تبني صناعة التقنيات الرقمية التي تهدف إلى رفع الاستخدامات للذكاء الاصطناعي وتطبيق مفهوم إنترنت الأشياء، مع وجود أدوات للتحكم والإدارة المتكاملة لجميع الخدمات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية وخاصة المجال الصناعي.

وقال عبدالكريم تقي المدير العام للهيئة العامة للصناعة أثناء حدث على هامش معرض إكسبو 2020 في دبي إن "تبني التقنيات الرقمية سيلعب دورا محوريا في دعم الصناعة لأن الإنترنت وشبكات الجيل الخامس والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي تلبي حاجيات القطاع المستقبلية".

وأضاف "التكنولوجيا بوابة لتوظيف الكوادر وظهور أسواق عمل جديدة تسهم في حل مشكلات البطالة، وتعزز مبادرات الأفراد وتطوير العمليات، وتثري سلاسل القيمة الصناعية التي سيكون لها ودون شك الدور الرائد في تحقيق مستقبل رقمي شامل مستدام".

وتحاول الحكومة لتسريع خطواتها باتجاه توسيع قاعدة الاستثمار في التكنولوجيا ورقمنة الاقتصاد، عبر خطط تحفز على تبني الحلول الذكية ضمن استراتيجية موسعة لإصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة ضمن "رؤية 2035".

ولئن كانت الكويت من بين الدول الخليجية البطيئة في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار فيها قياسا بالإمارات والسعودية، فإن الحكومة تتسلح بترسانة من القوانين، التي ستعزز مكانتها بين الدول التي توفر أفضل خدمات وبنية تحتية في مجال تقنية المعلومات.

وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيسي لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، مما قد يدفعها إلى اللجوء لتسييل أصول سيادية لسد عجز الميزانية.

وأوضح تقي أن ثمة حرصا من طرف الحكومة والسلطات الكويتية على أن تكون التكنولوجيا والصناعة الرقمية هي المحرك الأساسي في العمليات التشغيلية لمكونات الدولة.

عبدالكريم تقي

التكنولوجيا بوابة مهمة للتوظيف وإثراء سلاسل القيمة الصناعية

وتعكف الهيئة العامة للصناعة الكويتية على إعداد استراتيجية صناعية جديدة وطموحة للقطاع الصناعي، وتركز على مفهوم الصناعة التفاعلية.

ومن المتوقع أن تقوم بإنشاء أول مجمع صناعي تكنولوجي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمنظمات الاقتصادية الأخرى، لتنمية القطاع الصناعي والاقتصادي والنهوض به.